المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 21 العدد 02 السنة 2025 ص ص 779-802
ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

Difficulties in accessing urban space for people with special needs: A field study in the capital

صعوبات استهلاك المجال الحضري لدى ذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية بالعاصمة

د/ حنيفي سميرة [1]

[1] جامعة الجزائر2، hanifisamira7@yahoo.com

تاريخ الاستلام: اليوم 2025/08/15 تاريخ القبول: 2025/12/26 تاريخ النشر: 2025/12/30

Abstract:

The public urban space has a significant and noticeable impact on people with special needs in general, and the physically disabled in particular, as this is the subject of our research paper, due to the many obstacles they face in their movements and travel within the physical environment of the city and its various urban units, starting with transportation problems and means of transportation at the urban level, to the lack of preparation and rehabilitation of streets, sidewalks, paths, road entrances and exits, vital and administrative facilities, public and private urban units, and even recreational facilities, and the negative impact this has on individuals, including those exposed to a physical challenge. This has led many countries,

المؤلف المرسل: حنيفي سميرة.
البريد الالكتروني: hanifisamira7@yahoo.com

including Algeria, to take the necessary measures to adapt the physically disabled to their surroundings, by enacting legislation and laws that guarantee the protection of their rights, as well as attempts to implement them in the field within the framework of steps to complete projects, and to develop solutions that guarantee the preparation of the internal and external public environment of the city in a way that allows the physically disabled to move easily and feel comfortable and safe to practice their daily activities, not only to remain within this area as a consumer and recipient, but also to push them towards discovering their mental and physical abilities. And develop it to its fullest extent as an active individual within the city community

Keywords :
Urban space_ people with special needs_ disability_ consommation d'espace urbain.

الملخص:

للمجال الحضري العام تأثير هام وملاحظ على ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة، وفئة المعاقين حركيا منهم بشكل خاص باعتباره موضوع لورقتنا البحثية هذه، نظرا لكثرة العقبات التي تعترضهم في تنقلاتهم وحركتهم داخل المحيط الفيزيقي للمدينة ووحداتها العمرانية المتنوعة، بدءا من مشكلات المواصلات والنقل ووسائله الموجودة على المستوى الحضري، إلى عدم تهيئة وإعادة التهيئة للشوارع والأرصفة والمسالك ومداخل ومخارج الطرق، والمرافق الحيوية والإدارية والوحدات العمرانية العمومية والخاصة، وصولا إلى المرافق الترفيهية وما ينعكس عنه من تأثير سلبي على الأفراد بما فيهم المعرضين لتحد حركي، ما أدى بالعديد من البلدان ومنها الجزائر لاتخاذ الإجراءات الأزمة لتكييف المعاق الحركي مع محيطه، من خلال سن التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية حقوقهم، وكذا محاولات تطبيقها على الميدان في إطار خطوات إنجاز مشاريع، ووضع حلول كفيلة بتهيئة المحيط العام الداخلي والخارجي للمدينة بما يسمح للمعاق حركيا

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

التنقلبسهولة والشعور بالراحة الأمن لممارسة نشاطاته اليومية، ليس فقط لبقائه ضمن هذا المجال كفرد مستهلك ومستقبل، وإنما للدفع به نحو اكتشاف قدراته العقلية والجسمية وتطويرها إلى أقصى حدودها كفرد فاعل داخل مجتمع المدينة،

الكلمات المفتاحية:

المجال الحضري؛ ذوي الاحتياجات_ الخاصة_ الإعاقة_ ستهلاك المجال الحضري.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الإعاقة بمختلف أنواعها من الظواهر الاجتماعية التي عرفتها مجتمعات دول العالم، والتي لا تزال حتى الآن، المشكل الذي يعيق الكثير من الأفراد في حياتهم اليومية، حيث لها عدّة انعكاساتها سلبية، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو الصحية أو التربوية...إلخ، وكذلك تمس محيطهم الاجتماعي من ناحية تأثير هذه الشريحة، على استقرار ونمو وتطور المجتمع باعتبارها طاقة بشرية مهدرة، فهي تفرض طريقة معينة لحياتهم. والتعامل مع هذه الشريحة يكون بالأخذ بالاعتبار حساسية وضعها، وإعطائها العناية والاهتمام لذلك تخصص لها بعض التسهيلات وتسن لها قوانين، وتعتبر من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول المتقدمة من خلال وضعها لقوانين وتشريعات، لضمان حقوقها وإدماجها في المجتمع وفي الحياة اليومية والعملية.

ومع التطورات العلمية والتكنولوجية التي عرفتها تلك الدول، خطت خطوات نحو تصميم وسط بلا معيقات، من خلال تكليفها لخبراء ومعماريين ومهندسين ومخططي مدن وممثلي الهيئات السياسية، وغيرها من أجل إعادة

تأهيل المعاقين قصد اندماجهم في الوسط المادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي...إلخ، وتذليل المعوقات من خلال التصميم الهندسي المناسب للمعاقين، وإزالة الحواجز أمامهم للتكيف مع إعاقاتهم والتنقل باستقلالية دون تبعيتهم واعتمادهم على الآخرين.

الإشكالية:

نجد في المجتمع الجزائري، على غرار كل مجتمعات العالم نسبة معتبرة من هذه الفئة التي لا يمكن تجاهلها أو تهميشها، خاصّة وأنّها في وتيرة تزايد سريعة وذلك راجع لعدّة عوامل يمكن ذكر البعض منها والتي تتمثل في: الأوضاع التي خلفها الاستعمار، كما ساهمت العشرية الأخيرة في تضاعف هذه الشريحة وعلى الخصوص الإعاقة الحركية، دون أن نتغاضى عن فئة الإعاقة الحركية الناجمة عن حوادث المرور.

فكل هذه العوامل جعلت من الجزائر تحرص على الاهتمام بالمعاقين، من خلال مختلف التشريعات المتعددة، من بينها إعداد المراكز المختصة برعاية المعاقين الحركيين، كالمراكز الطبية ، التربوية والتعليمية، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة نقائص، الأمر الذي يحيلنا إلى واقع تكيّف المعاق حركيا في الوسط الحضري، والتي تتفرع منها العديد من الإشكاليات كالمعيقات التي تعترض فئة المعاقين حركيا في ممارسة حياتهم الاجتماعية، وكذلك المعوقات الفيزيقية التي تواجه هذه الشريحة داخل الوسط الحضري، الذي يحتوي على كل المرافق الهيكلية لحياة الأفراد من مؤسسات تعليمية، استشفائية، تجارية اقتصادية، وترفيهية....إلخ.

وإذا سلمنا بمنظور عالم الاجتماع الفرنسي "هنري لوفيفر" الذي يؤكد على ضرورة "الحق في المدينة"، وهو استخدام جميع الأفراد للمدينة وتمتعهم بها في حدود المساواة، و"الحق في المدينة" له أهمية خاصة لأنه يتعلق بالفئات المهمشة خاصة فئة المعاقين حركيا، سنصطدم في الواقع بوجود معوقات سوسيولوجية تعرقل التفاعل المديني المرفقي لهؤلاء، وليس هذا فحسب بل

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ستعترضهم أيضا معوقات حركية مرتبطة بفاعلية المرافق التي تتعلق بمدى ملاءمتها مع احتياجات هذه الفئة، التي تتطلب تسهيلات مرفقية للتمكن من مزاولة نشاطاتهم المختلفة في المؤسسات التي ينتمون إليها، وإلى دعم اجتماعي من الأفراد المحيطين بهم ومنه يمكننا تحديد زاوية الإشكال التالية:

* ما هي العراقيل التي تواجه هذه الفئة في حركيتها داخل الوسط الحضري؟ وما مدى اندماجهم في الوسط الذي يعيشون فيه؟.

و لمعالجة هذا الجانب قمنا بصياغة الفرضية التالية:

* هناك عدّة عراقيل التي تواجه هذه الفئة في حركيتها بالوسط الحضري، سواء على المستوى الإجتماعي أو حتى على مستوى التهيئة المجالية،

من خلال صياغتنا وطرحنا لهذه الفرضية حاولنا معرفة مدى اندماج هذه الفئة في المدينة. خاصّة وأن السلطات المعنية تسهر على تسهيل حركية واندماج ووصول هذه الفئة من الأشخاص إلى المحيط المادي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن ترسيخ هذه الثقافة وتجسيدها على أرض الواقع، يتطلب توعية المجتمع المدني وتجنّد مختلف القطاعات قصد تهيئة المرافق لخدمة هذه الفئة .

حيث تمحورت أشغال لجنة تسهيل وصول الأشخاص المعاقين إلى المحيط المادي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابعة لقطاع التضامن الوطني على مدار السنة الماضية 2024 حول السبل الكفيلة بترسيخ وترقية ثقافة تسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مختلف المرافق والأماكن العمومية. حيث ناقشت هذه الهيئة، من خلال عدة اجتماعات عقدتها لجانها الفرعية، المعايير الدولية والوطنية المعتمدة في مجال البناء والنقل والاتصال، كما درست مشروع قرار وزاري مشترك يتضمن إدراج وحدة في التكوين القاعدي للمهندسين

المعماريين حول تسهيل الوصول إلى المباني، إلى جانب مشروع دليل يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأماكن العمومية.

وتضمن التقرير السنوي لعمل هذه اللجنة في نشاطها البرلماني المنعقد يوم 03 ديسمبر 2024 ، عدة توصيات أكدت أهمية تحسيس وتوعية المجتمع المدني ومختلف القطاعات المعنية لاسيما الجماعات المحلية، بهدف ترسيخ هذه الثقافة وضرورة تخصيص اعتمادات مالية للقطاعات المعنية قصد تغطية التكاليف المتعلقة بتهيئة المباني والمرافق العامة لتسهيل وصول الأشخاص المعاقين إليها.

تحديد المفاهيم:

1-مفهوم المجال:

المجال هو في الأساس جغرافي، "ولأن صفة الاجتماعي لا تنفصل عن المجال، فإن المجال الجغرافي يصبح تاريخيا[1]، ويرى (ماسبيرو)، "أن المجال لا يدرس بمعزل عن البيئة الاجتماعية،ل أن المجال هو الشكل الاجتماعي الذي لا يفهم إلا من خلال مفصله التاريخي مع عناصر أخرى. "[2].

2- مفهوم المجال الحضري:

حسب نجد "رادفيلد" يعرف الوسط الحضري، بأنه "وحدة حضرية سكانية كبيرة وغير متجانسة، تعتمد على الصناعة والتجارة ومختلف الخدمات، وذات تنظيم اجتماعي خاص، فالحياة في المدن تختلف كل الاختلاف عن الحياة في الريف"[3].

ويعرفه لويس وورث في موضع آخر بأنه: "المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة المتحضرة إلى أقصى جهات في الأرض، والتي منها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على كل الناس، ولذلك فإن المشاكل الملحقة في المجتمع تأخذ شكلا جادا في المدينة"[4].

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

3- مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة:

هو مفهوم بنائي يتسع ليشمل فئات اجتماعية كثيرة غير ذوي الحاجات الخاصة (الجسمية أو الذهنية) فهناك الإعاقة (العقلية، السياسية، القانونية، الاقتصادية...)، حيث يذكر أن هناك اتجاهات تربوية حديثة لاستخدام مسمى ذوي الاحتياجات الخاصة بدلا من مصطلح (معوقين) لأن المصطلح الثاني يعبر عن الوصم بالإعاقة، وما لها من آثار نفسية سلبية على الفرد كما هناك دلائل مستمدة من علم النفس والاجتماع والتربية أن المسميات قد تكون ذات أثر معوق لذا يتوجب علينا الحذر عند استخدام المصطلحات التي نلصقها بالأفراد الذين نريد مساعدتهم.[5]

4- مفهوم الإعاقة:

لغة الإعاقة (اسم) المصدر أعاق يقال الإعاقة عن العمل، أي ما يؤدي إلى الإحباط والتثبيط والعرقلة.[6]

و يختلف تعريف الإعاقة من بلد لآخر، وقد يعود ذلك في جزء منه إلى تدني مستوى الاهتمام بالإعاقة في القانون الدولي، وبالتالي فإن هناك ندرة في توحيد معايير المصطلحات بهذا الخصوص، وهكذا فقد يعتبر شخص ما أنه ذو إعاقة حسب مفهوم بعض الدول، ولا يعتبر ذلك في دول أخرى، لكن يمكن تعريفها على أنها حالة يعاني فيها الفرد عجزا أو صعوبة في أدار نوع أو أكثر من الأعمال أو النشاطات الجسمية أو الفكرية الأساسية في الحياة اليومية، مثل الحركة والنشاط الرياضي وتكوين العلاقات الاجتماعية وأداء الأنشطة الاقتصادية والأعمال الفكرية، بالنسبة للأفراد العاديين الذين يتساوى معهم في العمر والجنس أو الدور الاجتماعي.

وعرفت منظمة حقوق الإنسان الدولية المعاقين : " كل من يعانون من نواحي ضعف طويلة الأجل بدنية، أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة، وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين "[7]. وفي التشريع الجزائري، جاء تعريف الإعاقة في المادة(89) من القانون رقم (85) المؤرخ في ال16 من فيفري 1985، والمتعلق بالصحة كما يلي: " يعد شخص معوق كل طفل أو مراهق أو شخص بالغ مصاب بما يلي، إما نقص فيزيولوجي، إما عجز عن القيام بنشاط تكون حدوده عادية للكائن البشري، وإما عاهة تحول دون حياة اجتماعية عادية أو تمنعها"[8].

5- مفهوم الإعاقة الحركية:[9]

هي حالة من الضعف العصبي أو العضلي، وهي حالة مرضية ينجم عنها خلل في القدرة الحركية للفرد، التي بدورها تعيقه على القيام بالوظائف الحركية التي لا تجعله على قدم وساق مع غيره من الأسوياء.

وعندما نتحدث عن ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل عام، فإننا نتجه للتركيز على الإعاقة بدل الاهتمام بالفرد في حد ذاته، وما يحمله من مميزات وقدرات خاصة، فقديما كان ينظر للإعاقة على أنها عاهة، ثم صنف بحكم قرارات إدارية مما ساهم في عزلتهم وتهميش دورهم وإلصاق المسميات السلبية بهم.

وتعد قضية المعوقين من القضايا التي استثارت اهتمام الإنسان منذ القديم، إذ كانت تعتبر أمرا منفرا، فقد وصموا في الماضي وحتى أواخر القرن العشرين ب"المقعدين"، ثم "ذوي العاهات" بما أن كلمة المقعد توحي بحصر المعنى في مبتوري الأطراف والمشلولين، أما لفظة العاهة فهي أكثر شمولا بمدلولات الإصابات المستمرة، لتتغير التسمية بعدها إلى مصطلح "العاجزين"، وهم من يحملون صفة تجعلهم عاجزين في أي جانب من جوانب الحياة من عمل أو كسب أو ممارسة شؤون الحياة الخاصة، لكن بعدما تغيرت النظرة على أنهم ليسوا بعاجزين، وأن المجتمع هو الذي عجز عن احتوائهم وتقبلهم والاستفادة مما

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

يملكون من مواهب وقدرات يمكن استغلالها وتدريبها وتطويرها، غيرت المرجعيات العلمية والهيئات المتخصصة تسميتهم إلى المصطلح الحديث "المعاقين"، لوجود ما يعيقهم على التكيف، ثم التصنيف بحسب درجة ونوع وشدة الإعاقة، أي حسب الاحتياجات الخاصة للعضو المصاب من إعاقة عقلية كالتخلف العقلي وحسيّة كالصم البكم وجسمية كالإعاقات الحركية والتي هي موضوع اهتمامنا في هذه الوثيقة البحثية، وفي ظل المبدأ التوجيهي الذي ينادي بجعل المعاق إنسانا طبيعيا، وهو اتجاه اجتماعي يهدف لإتاحة الفرصة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة للحياة مثلهم مثل الأفراد العاديين، وهو ما يتطلب التعامل معهم على نحو طبيعي، وإعطائهم الفرص ومساواتهم في الحقوق.

6- مفهوم استهلاك المجال الحضري: إن استهلاك المجال له عالقة بالتغيرات والتحولات التي تعرفها الحاجيات السكانية حيث أن هجرة السكان إلى المدينة تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل وهذا ينتج مجالا حضريا 2أكثر اتساعا مما يؤدي إلى استهلاك المجال تلبية لهذه الحاجيات[10].

الدراسات السابقة:

دراسة (2002) جارتين باربارا: هدفت هذه الدراسة لإعداد بيئة بلا حواجز للمعاق حركيا للوصول إلى جميع الأماكن ذات العلاقة بنشاطاته اليومية، فالفراغات المخصصة للمواصلات العامة هي ضرورة ملحة لمن يعيشون في النمسا ليتمكنوا من المشاركة في الحياة الاجتماعية، لذا فقد وضعت الحكومة النمساوية نصب عينيها العمل على تحقيق مكانة مرموقة، على المستوى العالمي في هذا المجال، فقد خرج عام 2006 إلى الوجود القانون الاتحادي الجديد لمساواة المعاقين بغيرهم، حيث تم إعداده بمشاركة العديد من المعاقين المعنيين.

الجانب الميداني:

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتطبيق المنهج الكمي التحليلي لجمع المعطيات من الميدان والتي تخص الفئة المستهدفة وكيفية تنقلها وأداء ممارساتها اليومية ومدى تعرضها ومواجهتها لعراقيل مختلفة خلال حركيتها اليومية ، فتم إذن تطبيق عينة قصدية على المجتمع المختار وتوصلنا بعد دراسات استطلاعية أولية وتواصل معهم، التوصل إلى إقناع 90 مبحوث للتعاون معنا .

كما قمنا بعد ذلك بترميز وتفريغ المعطيات وسوف نستعرض فيما يلي النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات:

الجدول رقم (01): يمثل أفراد العينة حسبدرجة صعوبة العمل الممارس من طرفهم.

درجة صعوبة العمل الممارس	التكرار	النسبة المئوية
مريح	12	% 13.33
شاق	78	86.67 %
المجموع	90	% 100

من خلال هذه المعطيات يتضح جليّا أنّ العمل الممارس من طرف هذه الفئة والتي تتمثّل في فئة ذوي الأحتياجات الخاصّة يعتبر شاق بالنسبة لحالاتهم الصحية والبدنية حيث تقدّر نسبتهم بـ 86.67 % مقارنة مع الفئة التي تعتبر أنّ المهام المقدّم لها مريح ، وهذا مايؤكّد ما نحن بصدد تأطيده أنّ هذه الفئة من الواجب علينا أن نقدّم لها تسهيلات وإعتبارات خاصّة لتسهيل إندماجهم في الحياة الإجتماعية والعملية واليومية في الوسط الذين يعيشون فيه.

الجدول رقم (02) :توزيع الأفراد حسب حاجتهم المساعدة للقيام بالنشاطات اليومية:

مدى الاحتياج للمساعدة للقيام بالنشاط اليومية	التكرار	النسبة المائوية

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

نعم	29	% 32
لا	23	% 26
أحيانا	38	% 42
المجموع	90	% 100

هذه المعطيات المبينة لتوزيع المستجوبين، حسب الاحتياج للمساعدة على القيام بوظائفهم ونشاطاتهم اليومية، نجد أن 42 %منهم بحاجة إلى هذه المساعدة أحيانا فقط لأن حالتهم لا تتطلب المساعدة بصفة دائمة، أما أولئك الذين أجابوا بنعم ومثلوا نسبة 32 % لأنهم بحاجة للمساعدة والرعاية بإستمرار، أما الذين هم مستغنون عن المساعدة ولا يرون أنهم بحاجة إليها فمثلوا 26 % لعدة أسباب منها أن درجة إعاقتهم ليست بتلك الدرجة التي تتطلب تلقي المساعدة من غيرهم، وأنهم مكتفون بالقيام بنشاطاتهم بمفردهم.

الجدول رقم (03) :يمثل توزيع الأفراد حسب مصدر المساعدة داخل الأسرة:

مصدر المساعدة داخل الأسرة	التكرار	النسبة المائوية
الأب	15	% 17
الأم	39	% 43
الأخ(ت)	13	% 14
الزوج(ة)	23	% 26
المجموع	90	% 100

يتضح من خلال ذه الأرقام أن أكبر نسبة وهي 43 % تقدم لها المساعدة داخل الأسرة من طرف لأم وذلك لطبيعة العلاقة التي تربطها بأفراد الأسرة وإعتبارها محورها وبوصلتها الاجتماعية للكل سواء الأبناء أو الزوج، أما نسبة

26 % فمثلت الأزواج، حيث أن الدّعم والمساعدة من داخل الأسرة تأتي من قبل أحد الزوجين لشريك حياته المعاق حركيا، لما تمثله هذه العلاقة الوطيدة في مجتمعنا المبنية على الإخلاص والوفاء والصبر، أيضا نجد أن 17 % من المستجوبين تأتيهم المساندة الأسرية من الأب الذي هو عماد الأسرة ومحركها، وأخيرا الإخوة ذكورا كانوا أو إناثا مثلوا نسبة 14 % من مجموع المستجوبين، لما يمثل هذه العلاقة من القيمة الدينية والمعنوية وحتى الدعم المادي في مجتمعنا بما فيه الأسرة .

الجدول رقم (04) : آراء ذوي الاحتياجات الخاصة حول ما إن كان هناك صعوبات عند التنقل في الوسط الحضري.

الصعوبة عند التنقل خارج البيت في الوسط الحضري (المدينة)	التكرار	النسبة المائوية
نعم، صعوبات عديدة	51	% 57
نعم، صعوبات موجودة لكن يمكن تجاوزها	39	% 43
المجموع	90	% 100

من خلال المعطيات الموضحة في الجدولأعلاه، نجد أن نسبة المستجوبين من فئة ذوي الإحتياجات الخاصة الذين يرون أنهم يواجهون صعوبات كثيرة وعديدة حين يتنقلون في المدينة خاصة عند القيام بممارساتهم اليومية وعند تنقلاتهم المختلفة سواء للطبيب أو الإدارات المختلفة...إلخ.تقدّر بـ 57 % من مجموع أفراد العينة، وتنخفض النسبة لتصل إلى 43 %عند فئة ذوي الإحتياجات الخاصة والتي تصرّح بوجود صعوبات ومواجهتها لها لكن بحدّة أقلّ بالمقارنة مع الفئة الأولى، وذلك مرتبط حسب درجة الإعاقة وأماكن التنقل وإختلاف وجهاتهم اليومية.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

فكلتا الفئتين يرون أن هناك صعوبات عند التحرك خارج المنزل، والملاحظ أنه توجد صعوبات مجالية متعددة في الوسط الحضري لمدينة الجزائر، بالنسبة للمعاق الحركي (النقل، الأرصفة والطرقات، المجال الفيزيقي عموما) ويرجع هذا الاختلاف في الآراء إلى عدة أسباب منها درجة الإعاقة على المستوى الفردي والحالة الاجتماعية والمادية لكل واحد منهم ، وأيضا للمحاولات والاجتهادات من طرف السلطات لتحسين وضعية تنقل ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيها فئة المعاقين الحركيين.

الجدول رقم (05): رأي ذوي الإحتياجات الخاصة حول مدى تشكيل الإعاقة مانعا لتحقيق الأهداف المستقبلية.

الإعاقة كمانع لتحقيق الأهداف المستقبلية	التكرار	النسبة المائوية
نعم	60	% 67
لا	30	% 33
المجموع	90	% 100

يوضّح الجدول جليّا أنّ أغلب أفراد عينة الدراسة والذين قدرت نسبتهم بـ 67 % اتفقوا على أن الإعاقة الحركية تعتبر عائقا وحرمتهم من تحقيق أحلامهم ، والوصول إلى الأهداف المستقبلية التي سطروها، بالمقابلنجدنسبة 33 %فقط صرّحوا أن إعاقتهم لم تحرمهم مما كانوا يصبون إليه من أهداف، وهذا الاختلاف يرجع دائما إلى الحالة المادية والصحية أي درجة الإعاقة والحالة النفسية والاجتماعية لكل معاق.

الجدول رقم (06) : تصريحات ذوي الإحتياجات الخاصة حول وسيلة النقل والمواصلات المستعملة من طرفهم في تنقلاتهم اليومية.

وسيلة النقل/ المواصلات المستعملة	التكرار	النسبة المئوية
الحافلة	60	% 66
سيارة أجرة/هيتش/يسير...	18	% 20
سيارة ملكية بالأسرة	15	% 17
الميترو	10	% 11
الترمواي	8	% 9
المجموع	90	% 100

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين أن وسيلة المواصلات الأكثر إستعمالا من طرف المعاق الحركي هي حافلات النقل العام وذلك بنسبة 66 %، نظرا لتسعيرتها المنخفضة وفي متناول أغلبية الفئات الإجتماعية المتوسطة والضعيفة، وكذا توفرها على مستوى العاصمة ونحو مختلف الإتجاهات وحتى للضواحي، أكثر من وسائل النقل الأخرى، تليها سيارات الأجرة (طاكسي) وتطبيقات النقل المعروفة حاليا كـ "هيتش" و"يسير" بنسبة 20 %، نتيجة الخدمات التي تقوم بتقديمها والتي تتميّز بأكثر رفاهية وأقل سعر خاصّة مع العروض التخفيضية والتنزيلات خاصة مع وجود المنافسة بين هذه المؤسسات، ثم نجد فئة ذوي الإحتياجات الخاصّة والتي تملك سيارات خاصة أي ملكية خاصة سواء لهم أو ملك للأسرة وتقدّر بنسبة 17 %، وهذا يرجع لأسباب تختلف من معاق لآخر، وحسب تصريحاتهم على حسب الحالة المادية للمعاق وتمكنه من إقتناء سيارته الخاصة به، وأيضا الحالة الصحية ودرجة الإعاقة التي قد تكون متوسطة وليست بتلك الحدة التي تمنعه من السياقة بمفرده، بعدها تأتي وسيلتي النقل بنسب متقاربة عل التوالي الميترو ب 11 %والترامواي بنسبة 9 % ورغم الرفاهية والتهيئة والتجهيزات الحديثة التي تساعد كثيرا المعاق الحركي كالمصاعد في نقاط الركوب

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

وأيضا أمكنة مخصصة للمعاقين حركيا داخلها تبقى قليلة وغير كافية، حيث أن هاتان الوسيلتان اللتان كان دخولهما حيز الخدمة في الجزائر منذ سنوات قليلة فقط، وتعتبران وسيلتان حديثتان نوعا معا، تبقى محدودة الإستعمال نظرا لأن المسافة التي تقطعها، وخطوط سيرها جد محدودة داخل الحيز الجغرافي والمجالي العام والواسع للعاصمة.

الجدول رقم (07) : تصريحات ذوي الإحتياجات الخاصة حول مدى تهيئة وسائل المواصلات المستعملة.

مدى تهيئة وسائل النقل والمواصلات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	% 19
لا	73	% 81
المجموع	90	% 100

يتضّح جليّا من خلال هذه المعطيات التي توضّح مدى تهيئة وسائل المواصلات من عدمها، لإستهلاكها من طرف فئة ذوي الإحتياجات الخاصّة أنّ أغلب هم يقرّون أنّها لا تخدم ولا تتجاوب مع متطلباتهم وإحتياجاتهم، فهي غير مهيئة لتنقل هذه الفئة ، بينما نجد نسبة 19 %فقط يعتبرون أن الوسائل التي يستعملونها في تنقلاتهم يمكن إعتبارها مقبولة وهذا يعود كما ذكرناه آنفا لدرجة إعاقتهم، وتوفرهم لسيارة خاصة بهم أو بأسرهم، بالإضافة إلى الذين صرّحوا بيسر العامل المادي الذي يمح لهم بالتنقل عن طريق التواصل مع سيارات الأجرة ...إلخ.

نستخلص من هذه النسب، أنّ غالبية الأفراد المستجوبين متفقين على عدم تهيئة وسائل المواصلات المختلفة بما يتلائم ويتماشى مع وضعهم الحركي عند تنقلاتهم.

إنّ معظم وسائل المواصلات والنقل العمومي، لا يتماشى مع الكثافة السكانية ولا مع التخطيط العمراني لمدينة الجزائر العاصمة، خاصّة مع نموّ هذه الأخيرة وتوسّعها بوتيرة سريعة، كمّا ونوعا سواءا بالنسبة للأسوياء أو لذوي الإحتياجات الخاصة والإعاقات الحركية.

الجدول رقم (08) : رأي المبحوثين ذوي الإحتياجات الخاصة حول مدى تهيئة المرافق العمومية حسب متطلباتهم.

درجة تهيئة المرافق العمومية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	% 21
لا	71	% 79
المجموع	90	% 100

توضّح المعطيات أعلاه أنّ انسبة 79 %من المبحوثين من ذوي الإحتياجات الخاصة يرون أن المرافق العمومية المختلفة والتي تردّدون عليها ويستعملونها غير مهيأة لهم ، بينما 21 % من الفئة المستجوبة ترى عكس ذلك أي أنها مهيأة لاستقبال المعاق حركيا. وهذا يعني أن الفئة الغالبة تجد صعوبات في التحرك والتنقل داخل هذه المرافق المتواجدة داخل المدينة ، على إختلافها، ذلك وحسب تصريحاتهم راجع لأسباب متعددة يمكن ذكر منها: عدم موائمة هذا المجال الفيزيقي (مختلف إدارات، أرصفة، متنزهات وأماكن الترفيه...إلخ)، أما الثانية المتبقية والتي ترى بأن هذه المرافق مهيأة نوعا ما يرجع ذلك لأسباب مختلفة ، كتباين درجة الإعاقة، والقرب من بعض المرافق المهيأة كحديقة التجارب بالحامة، أو بعض المباني والإدارات التي قامت برعاية معايير تحترم فيها ولوج وتنقل المعاق حركيا منها وإليها.

الجدول رقم (09) :توزيع العينة المبحوثة حسب مدى تلبية قوانين السير لحاجات المعاق الحركي.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

تلبية قوانين السير (التشريعات) لحاجات المعاق الحركي	التكرار	النسبة المائوية
نعم	23	% 26
لا	67	% 74
المجموع	90	% 100

حسب نتائج الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة 74 % يرون أن القوانين والتشريعات لا تلبي حاجات المعاقين حركيا في تنقلاتهم اليومية، بينما 26 %من المبحوثين يرون أن هذه التشريعات والقوانين تلبي حاجاتهم كمعاقين حركيين، وإذا نظرنا إلى الواقع المعاش نجد أن هذه التشريعات والقوانين غير مجسدة على أرض الواقع بصفة فعلية، ورغم وفرتها كمادة متطرق إليها بشكل معتبر في القانون الجزائري ، إلا أنها دائما وفي غالب الأحيان تبقى حبيسة الأدراج، بينما أولئك الذين عبروا عن رضاهم بوجود قوانين سير تلبي حاجاتهم كمعاقين حركيا يرون أن القوانين في الواقع التشريعي الجزائري موجودة بالفعل ولكن غير معمّمة على كل المجالات والهيئات .....إلخ. وهذه الفئة على دراية واطلاع بهذه القوانين، أغلبها هم أعضاء في جمعيات وفيديراليات خاصة بهم .

الجدول رقم (10): درجة تهيئة وتجاوب الطرقات في المدينة مع إحتياجات ومتطلبات المعاقين حركيا.

ملائمة الطرقات والمسالك لحاجات المعاق الحركي	التكرار	النسبة المائوية
نعم	19	% 21
لا	71	% 79
المجموع	90	% 100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نجد أن نسبة 79 %من المعاقين حركياً من عينتنا تصرّح بعدم تلاؤم وتجاوب المسالك والطرقات الموجودة داخل الوسط الحضري لمدينة الجزائر ووضعهم الحركي كمعاقين، وبالمقابل فإن نسبة 21 %و هي فئة قليلة الذين يرون أن الطرقات والمسالك تستجيب لحاجياتهم التنقلية والحركية كمعاقين داخل المجال الحضري العاصمي للجزائر، وهنا يمكن أن نستنتج أن حالة الطرقات بصفة عامة داخل المدينة غير مهيأة وغير ملائمة بالشكل الذي يسمح بتحرك هذه الفئة من المجتمع لممارسة حياتهم وقضاء متطلباهم وحاجياتهم اليومية انطلاقا من ممرات خاصة بهم ، أروقة داخل الإدارات ومصالح مخصصة لهم، وصولا إلى الأولويات التي تسمح لهم إعاقاتهم بالتحصل عليها.

الجدول رقم (11):الصعوبات المواجهة من طرف فئة ذوي الإحتياجات الخاصة(المعاقين حركيا) داخل المجال الحضري.

صعوبات التنقل داخل المجال الحضري	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	% 69
لا	28	% 31
المجموع	90	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 69 % من المستجوبين يرون أن هناك صعوبات في تنقلاتهم وتحركاتهم داخل المجال الحضري أو المدينة، بينما نسبة 31 % يرون العكس من ذلك، وهذا يبين بصفة عامة أن هذه الفئة، تواجه صعوبات بشكل كبير يوميا وذلك على مستوى وبسبب الشكل الفيزيقي العام للمدينة بمختلف مرافقها العامة والخاصة الهامة والأكثر أهمية وذلك لعدم تهيئتها بطريقة تسمح لهم بالتحرك واستعمال المجالات المختلفة وعلى حسب متطلباتهم، وهذا كلّه لتحقيق فعاليتهم واندماجهم في المجتمع كمختلف الأفراد

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

العاديينو الفعالين به. أما الفئة التي قالت بأنه لا توجد صعوبات داخل المدينة بصفة عامة فهذا يرجع إلى إختلاف الأماكن والإمكانيات المتوفرة والتفاوت بين منطقة وأخرى ، وبين إعاقة وأخرى داخل الحيز الحضري الواحد.

الجدول رقم (12) :توزيع أفراد العينة حسب تصريحاتهم بوجود مدخل خاص بالمعاق في مكان عملهم.

توفر مكان العمل على مدخل خاص بالمعاقين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	% 23
لا	36	% 77
المجموع	47	% 100

هذا الجدول يوضّح جليّا أنّ فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين حركيّا يقدّمون ويواجهون تحدّيات كبيرة وذلك تظهر من خلال تصريحاتهم والقائلة أنّهم مندمجين في المجتمع بحكم أنّهم عمال وأصحاب وظائف بالرغم من الصعوبات التي يواجهونها يوميا منذ خروجهم من مساكنهم مرورا بوسائل النقل غير المهيأة ، والطرقات غير مخصصّة لهم وغير مهيئة كذلك ، وصولا إلى مكان العمل والذي هو كذلك لا يحتوي على مداخل ومدرجات و لا ممرات خاصّة بهم. حيث تقدّر هذه الفئة بـ نسبة 77 %.

و تبقى فئة قليلة منهم والمقدرة بـ 23 %التي تصرح ذه الفئة حسب تصريحاتها فهي سواء تعمل في الطوابق السفلية للإدارات أو منها من تعمل في الإدارات التي طبقت مخططات التهيئة التي تلائم ولا تهمّش هذه الفئة والتي أشرنا إليها سابقا أنّها لا تقل أهمية على باقي أفرا المجتمع وأنها فئة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها ولا عن خدماتها لتحقيق مجتمع متوازن .

نتائج الدراسة:

من خلال هذا العمل الميداني والذي أجري في مدينة الجزائر العاصمة، حول الصعوبات المجالية للمعاقين حركيا، توصلنا إلى أنّ :

فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والتي عالجنا منها المعاقين حركيّا باختلاف درجة إعاقاتهم فهم، يعانون ويواجهون صعوبات كبيرة وعديدة في ممارسة نشاطاتهم في حياتهم اليومية، وذلك في مختلف المجالات سواء كان ذلك في المباني والمساكن غير المهيأة أو الشوارع والممرات والطرقات، وحتى في الهياكل الإدارية المختلفة، و في أماكن عملهم وأثناء أداء وظائفهم .

بالرغم من الصعوبة الكبيرة في إيجاد مناصب عمل ملائمة لحالة المعاق حركيا، والمشقة الكبيرة في تحصيلها، إلا أن هذه الفئة تسعى جاهدة لصنع الاستثناء من خلال سعيها للعمل والوصول بالتالي إلى تحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية والاكتفاء، وبالمقابل نجد أنّ السلطات قامت من جهتها بوضع تشريعات وقوانين تساهم في خلق فرص عمل لهذه الشريحة.

ومن أكثر الصعوبات الاجتماعية التي تواجه المعاقين حركيا هو عدم الاستقلالية التامّة خاصّة في غياب تهيئة مريحة لهم حيث يسبب ذلك إحراج كبير في طلبهم للمساعدة وفي اعتمادهم على الغير في القيام ببعض الأعمال وفي تلبية احتياجاتهم .و هذا ما قد يشعرهم بالإحراج والنقص الذي يخلفه هذا العجز الجسدي والذي ينعكس بدوره على الجانب النفسي لهم.

-و مع كلّ ما سبق يواجهون الحالة الرديئة والهشّة، بل المزرية في أغلب الأحيان للمسالك والطرقات والأرصفة، وعدم تهيئتها لتنقلاتهم بدون مساعدة من الغير. وفي حالة إعادة تهيئتها تخلق صعوبات كبيرة للمعاق في تنقلاته، وفي استخدام الجهاز الحركي الذي يعتمده.

إضافة إلى النقص الفادح والمنعدم في كثير من الأحيان، في تهيئة أغلب المؤسسات التعليمية والتربوية والمراكز التكوينية بمتخلف تدرجاتها والإدارات

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

المحلية، الاقتصادية والخدماتية ، المصانع ، والمؤسسات الصحّية...إلخ، مما يمنع المعاق الحركي في أغلبية الأحيان من مواصلة تعليمه ،و يجعله يعاني الأمرين ويبذل جهودا مكلفة وكبيرة ، في تنقله لهذه الأماكن ولو للقيام بمهامهم وحتى عند القيام بأمور تعتبر لنا بسيطة.

و هذا بالرغم من وجود قوانين تشريعية وتنظيمات حول تخطيط الطرقات، وتنظيمها بما يؤمن السير عبرها لمستعمليها بما فيهم المعاقين الحركيين، إلا أنها تبقى حبيسة الأدراج والوثائق، إلاّ قليلا أو حتّى نادرا ما تطبقّ وتجسّد على أرض الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات سير وحوادث مرورية تزيد من تعرض المعاق في التنقل عبرها إلى كثير من الخطورة.

المجلة المغاربية للمخطوطات

الخاتمة:

من خلال هذا العرض والذي تمحور حول الصعوبات التي تواجه فئة المعاقين حركيا، يمكن القول أنّ هناك جملة من المعيقات اجتماعية وفيزيقية في المجال الحضري أي المدينة وذلك رغم التطور السريع الذي تعيشه المجتمعات الحضرية خاصّة والتي من مميزاتها هي العيش في رفاه وتوفير الكماليات بعد تحقيق الضروريات.

تبقى هذه الفئة التي لا يمكن الاستغناء عنها _ والتي هي في تزايد مستمر خاصّة بسبب حوادث المرور التي تتزايد بوتيرة سريعة في مجتمعنا_ تعمل دائما جاهدة على رفع تحدّيات كثيرة خاصّة تلك المتعلقة بالمجال المهني حيث أنّها تواجه صعوبات كبيرة في إيجاد مناصب عمل ملائمة لهم، والتوصل بذلك إلى تحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية خاصة.

بالمقابل لا يمكن تجاهل المجهودات التي تقوم بها السلطات والهيئات المعنية من خلال سنها للقوانين والتشريعات قصد تأمين كرامة هذه الفئة وصيانتها وحمايتها. وأمّا فيما يتعلّق باندماجهم في المجال الحضري والحياة اليومية، فنجد رغم وجود قوانين وتشريعات تخصّ هذا الجانب، إلا أنّها تبقى حبيسة الأدراج ونادرا ما تطبّق وتجسّد على الواقع وهذا يتبيّن جليّا من خلال ما نعيشه في أوساطنا حيث نجد غياب كليّ لممرات وتسهيلات الخاصة بهذه الفئات المعاقة سواء في تنقلاتهم في الأماكن العمومية أو المساحات الترفيهية وحتى في ممرات الطرقات وعلى مستوى المؤسسات العمومية والخدماتية وحتى الإدارات المحلية إضافة إلى الصعوبات الكبيرة في تحركاتهم من وإلى سكناتهم خاصة السكنات الجماعية التي تتميز بطوابق عالية ...إلخ.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

الهوامش:

[1]Scheibling. Debat sur la crise de la geographie « la pensee ». N° 194, P 41.

2– عباس، مكي. المجال النفسي الاجتماعي العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي، سلسلة دراسات المجال العربي، 1990، ص 13.

[3]- عائشة، بن قطب. "التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية". رسالة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر. 1993، ص 4.

[4]– محمد، عاطف غيث. **التغير الاجتماعي والتخطيط**. الإسكندرية: دار المعرفة، 1987، ص 179.

[5]- حدة يوسفي. **مراجعة التهميش والإقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية**. المجلد 6، العدد 1، جامعة باتنة: مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي، جوان 2019 ، ص 150.

[6]- معجم الوسيط، عربي عربي، معاني اللغة العربية.

[7]- منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف. **تعريف الإعاقة الحركية وتصنيف أنواعها**: كتيب ويبيديا الفني المرافق،أستراليا، 2014، ص 7

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1985.

[9]- منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

[10] Alberto Zuchelli, **l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine**. EPAU. Vol 2-3p1993 p50.

قائمة المراجع:

- بن قطب، عائشة، "التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية". رسالة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر. 1993.
- مكيعباس، المجال النفسي الاجتماعي العربي. بيروت: معهد الإنماء العربي، سلسلة دراسات المجال العربي، 1990.
- محمد، عاطف غيث، **التغير الاجتماعي والتخطيط**. الإسكندرية: دار المعرفة، 1987.
- معجم الوسيط، عربي عربي، معاني اللغة العربية.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف. **تعريف الإعاقة الحركية وتصنيف أنواعها**: كتيب ويبيديا الفني المرافق، أستراليا، 2014،
- يوسفي حدّة ،**مراجعة التهميش والإقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية**. المجلد 6، العدد 1، جامعة باتنة: مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي، جوان 2019 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 1985.
- Alberto Zuchelli, l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine. EPAU. Vol 2-3 ,1993.
- Scheibling Jacques. Débats et combats sur la crise de la géographie « la pensée ». N° 194, Aout, 1977.